## المحاضرة الخامسة: تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية.

**تمهيد:** لقد اجتهدت السلطات الإشرافية الجزائرية في إطار تبني قواعد الحوكمة في المؤسسات المصرفية بوضع عدة أنظمة وقوانين تساعد على تحقيق المبادئ التي جاءت بها الحوكمة.

**1**- سن قوانين معززة لتطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية: ومن أهم هذه القوانين، نجد ما يلي:

* **قانون المراقبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية:** أصدر بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14، يتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، يجبر البنوك المؤسسات المالية، على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية تساعدها على عل مواجهة مختلف المخاطر، تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل2، ووفقا للمادة 3 من النظام رقم 02-03، فإن أنظمة المراقبة الداخلية التي على البنوك والمؤسسات المالية إقامتها ينبغي أن تحتوي على الأنظمة التالية: نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية، تنظيم محاسبي لمعالجة المعلومات، أنظمة تقييم المخاطر والنتائج، أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر، نظام التوثيق والاعلام.

* **قوانين محاربة الفساد:** إن القانون الجزائري لم يتعرض لهذه الظاهرة بصفة مباشرة وصريحة إلا سنة 1996، حيث أشار المشرع الجزائري إلى مصادر هذه الآفة والجنح المنشئة لها، ولم يورد تعريف لهذه الظاهرة. وقد تم إصدار الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 09جويلية 1996 والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف الأجنبي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج... إلخ.

وبتاريخ 2003/03/12 أسس وزير العدل مفوضية تضم عددا من الوزارات لمكافحة تهريب الأموال، ومع أن هذه المفوضية لاتملك صلاحيات تشريعية، إلا أنه من يتوقع منها تفعيل الشفافية في قطاع البنوك ومحاربة المصادر السرية في الحصول على الأموال، كما قام في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جرائم تبيض الأموال والجرائم العابرة للحدود والمساس بأنظمة المعلومات.

**2- برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة المصرفية:** تنفيذا لبرنامج العمل الوطني في مجال الحكامة المصرفية فقد تم تحديث أنظمة الدفع بفضل إدخال وسائل الدفع وشبكات تبادل تضمن سرعة وتأمين العمليات البنكية وبغرض تحسين إدارة المخاطر، تعزيز قواعد الحيطة والحذر وترقية انضباط الأسواق، قام بنك الجزائر بتنفيذ ماورد في اتفاقية بازل2 بطريقة تدريجية وبالتشاور مع البنوك والمؤسسات المالية.

وتنفيذا لهذا المشروع اعتمد بنك الجزائر تدابير تدريجية ومنسقة مع الأوساط المصرفية وقد اتخذ عدة إجراءات رئيسية جاءت كما يلي:

* إنشاء فريق مخصص لمشروع اتفاقيتي بازل تحت إشراف مساعدة خارجية ويعمل بالتشاور مع الفريق المسؤول على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية.

* إعداد استبيانين ووضعهما تحت تصرف البنوك التجارية بغية تقييم مدى استعدادها لتلبية مقتضيات بازل2.

* إعداد دراسة الأثر الكمي لهذا النظام من طرف بنك الجزائر( مطلب رئيسي يتعلق بالأموال الخاصة) وضمن هذا الصدد، نشير أن البنوك الجزائرية استفادت من برنامج دعم وعصرنة

النظام المالي، الذي قده الاتحاد الأوربي من أجل مساعدة البنوك الجزائرية على إجراء عمليات التدقيق الداخلي وإرساء قواعد محاسبية سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، ووضع خطط مراقبة التسيير.

وقد ترجم تنفيذ هذه الإصلاحات على النحو التالي:

- وضع عقود الكفاءة: حيث تم إعداد عقود نجاعة جديدة لرواتب مسييرو البنوك وذلك بعد تقييم عقود النجاعة للسنوات السابقة.
- تحسين دور مجالس الإدارة: وذلك من خلا إعادة تشكيلها ووضع تنظيمات جديدة؛ تقتضي إنشاء لجنة تدقيق، وهذا الدور سيعزز من خلال تعزيز خبرة الأعضاء.
- تحسين إدارة البنوك: وذلك من خلال إعداد ميثاق للمسؤوليات الإدارية ومدونة أخلاق المهنة.
- تحسين ظروف الاستغلال البنكي:من خلال إعداد البنوك لتنفيذ النظام المحاسبي المالي الجديد وتطبيق معايير بازل2، وذلك من خلال تثمين أفضل للموارد البشرية( نظام الأجر المتغير المقرون بالأداء).

**3- إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات:** تم إصدار المدونة الجزائرية لحوكمة المؤسسات في 2009/03/11، والذي جاء في الوقت المناسب؛ حيث أن قواعد حوكمة المؤسسات سيساعد في بناء الثقة المتبادلة مع القطاع البنكي، في وقت تتزايد فيه أهمية الحصول على رأس المال وتعزيز النمو الاقتصادي الذي يعد الحجر الأساسي في تخطي الأزمة المالية العالمية، والتقليل من تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، فقد لاحظ "سليم عثماني" رئيس مجلس إدارة فريق العمل لحوكمة المؤسسات، أن غياب الحوكمة في نطاق المؤسسة ذاتها

يحد من الابتكار والتطوير، ولن يقوم رجال البنوك أو الشركاء أو المستثمرين بالاستثمار في مشروعات ضعيفة الحوكمة، لذا فإن الالتزام بمدونة سيخلق موارد أكبر ويساعد على تنمية الأعمال، وضمن نفس السياق تم تأكيد أن الحوكمة الرشيدة تعمل على تحسين العلاقات بين البنوك ومنشآت الأعمال من خلال تعزيز الثقة المتبادلة في الوقت الراهن، من خلال المزيد من الشفافية.

**أثر تطبيق الحوكمة على بنوك القطاع العام في الجزائر:** إن مراعاة تطبيق الحوكمة وكذا الالتزام بشروط نجاح تطبيق الحوكمة في بنوك القطاع العام الجزائري،وذلك من شأنه أن يترتب عليه الآثار التالية:

* على اعتبار أن الحوكمة من المنظور المصرفي تعني النظام الذي على أساسه تكون العلاقات التي تحكم الأطراف الأساسية فإن هذا يترتب عليه تحسين الأداء المصرفي والنجاح في تحقيق الأهداف في بنوك القطاع العام الجزائري.

* تعمل الحوكمة على تجنب التعثر والإفلاس المصرفي، ويضمن تطوير الأداء ويساهم في اتخاذ قرارات سليمة.

* إن الإفصاح والشفافية هما العنصران الجوهريان في الحوكمة ويساعدان على انضباط السوق المصرفي الجزائري.

* إن تعزيز ممارسات مبادئ الحوكمة الرشيدة في الجهاز المصرفي الجزائري يمر عبر طريقين؛ الأول يقوده بنك الجزائر باعتباره بنك البنوك والمسؤول عن تنظيم ورقابة الجهاز المصرفي، والثاني من خلال البنوك العمومية ذاتها.